

## الفوضى والتسيب في أزقة وشوارع مدينة تازة بسبب الاحتلال المفرط للملك العمومي منافذ المدينة العتيقة شبه مغلقة وشوارع المدينة الجديدة محاصرة بسبب التجارة بالأزقة والطرق

للإشارة فقد قام بعض الباعة المتجولون والمشترون بالسوق البلدي لتازة العلما ببيع محلاتهم وآخرون قاموا بإغلاقها والعودة للتجارة بالأزقة والطرق بالمدينة العتيقة . كما أن ظاهرة الاحتلال المفرط للملك العمومي لم تعد تقتصر على الباعة المتجولين كتجار غير منظمون بل شملت كذلك التجار المظمون والذين يتوفرون على محلات تجارية بعد أن قاموا بعرض سلعهم ومنتجاتهم خارج محلاتهم وهو ما يتسبب في عرقلة حركة المواطنين وأصحاب العربات التي تنقل البضائع خصوصا بالمدينة العتيقة التي تعرف بضيق أزقتها العريضة، ويتجلى ذلك في سوق الحدادين أو ما يعرف حاليا بباب أحرش وساحة قبة السوق التي تعتبر محور المدينة العتيقة وسوق العشابين وزقة سيدي بلفتح وسوق النجارين الذي أصبحت منافذه شبه مغلقة بسبب السلع المعلقة والمعرضة بآبواب المحلات التجارية والتي تتسبب في عرقلة ممر الراجلين والمتسوقين خصوصا وأنها طريق تؤدي إلى ضريح سيدي عزوز الذي يعتبر معلمة دينية وتاريخية تستقطب عدد من الزوار .

كما شمل احتلال الملك العمومي كذلك الأرصفة والشوارع بعد أن قام أصحاب المقاهي بساحة مولاي الحسن بالمدينة العتيقة باستغلال أكبر مساحة من الساحة المذكورة وهو وضع تأكد وجوده كذلك بشوارع المدينة الجديدة بسبب الكراسي والطاولات الموضوعة بإرضعة المقاهي والمطاعم ليحصد المواطنون صعوبة كبيرة في المرور ، بل منهم من فضل المشي بعيدا عن الرصيف المحتل إلى جانب السيارات الشيء الذي قد يتسبب في بعض الحالات في حوادث سير قاتلة .

فاحتلال الملك العمومي وإن كان على المستوى الوطني فإنه يتفاقم بمدينة تازة بعد أن قام صاحب محل للحلاقة بتثبيت شيايبك بالملك العمومي المقابل له وذلك تفاديا لوقوف السيارات، بعد أن كان الحل الأنسب له بناء رصيف وحالات أخرى من احتلال الأرصفة بآبواب الزبونة ، وهذا جانب من الفوضى والتسيب التي أصبحت تشمل شوارع وأزقة مدينة تازة بسبب الاحتلال المفرط للملك العمومي .

■ يونس لهلاي



وحسب بعض المصادر من الباعة المتجولين بالمدينة العتيقة والمشترون بالمحلات القصدية بالسوق البلدي فإنهم يطالبون بانجاز مركب تجاري يضم جميع الباعة المتجولين على أرضية السوق البلدي الموجود بساحة مولاي الحسن بتازة العليا وبنفس المعايير التي تم بها إنجاز المركب التجاري بتازة الجديدة خصوصا بعد أن تزايد عدد الباعة المتجولين بعد الإنذار الأخير الذي توصل عدد كبير من الباعة الذين يستقرون في أطول فترة بإحدى الساحات الموجودة بزقة سوق اليهود المقابلة لزقة الطرفين بالمدينة العتيقة بعد قرار محكمة الاستئناف الأخير في الدعوى القضائية التي رفعها صاحب العقار المذكور ضد الباعة المستغلين له، وهو الحكم الذي يعطي الحق الكامل لصاحب الأرض في استغلالها بعد أن أكد هذا الأخير عدم متابعة هؤلاء الباعة بالتعويضات على حد تعبيره .

عرفت مدينة تازة في الآونة الأخيرة انتشارا مفرطا للباعة المتجولين والذين يستقرون بمختلف شوارع وأزقة مدينة تازة بل وصل حد عرض بعض السلع المتجولة بتازة الجديدة بعربات وصل طولها إلى خمسة أمتار تقريبا وهي ظاهرة غريبة وأصبحت في تزايد مستمر. يذكر أن معظم الباعة المتجولون بتازة يتوفرون على أماكن خصصت لهم باستثناء البعض وقد تم تثبيتهم ببعض الفضاءات التجارية بحي السعادة وجنان الشرفاء والمركب التجاري بحي القدس بتازة الجديدة، أما بالمدينة العتيقة فقد تم تثبيتهم بالسوق البلدي وفضاء المنظر الجميل التجاري والذي أنجز من طرف المجلس الإقليمي بتازة منذ سنتين دون أن يستغل، رغم أنه يضم تسعا وأربعين محلا تجاريا وهو عدد غير كاف لمعظم تجار الخضار المتجولين بتازة العليا، بعد أن قام مسؤول جماعي بتازة العليا بإقصاء بعض الباعة وتفويت بعض المحلات لغير الباعة المتجولين حسب تصريح بعض باعة الخضار الذين يستقرون بساحة باب الزبونة بتازة العليا. وذكرت بعض المصادر من التجار المستغلين من تلك المحلات الموجودة بفضاء المنظر الجميل التجاري بتازة العليا أنها صغيرة جدا ولا تكفي لعرض منتجاتهم وتوجد بمكان شبه نائي ويؤكدون رفضهم الاستقرار بتلك المحلات التي أصبح معظمها مخصص لتخزين السلع المتجولة والعربات .

يذكر أن الجماعة الحضرية لتازة قامت مؤخرا بتشييد مركب تجاري ضخم يضم عدد كبير من المحلات التجارية والتي صممت بمعايير عالية وهو المركب التجاري الأول بتازة من هذا النوع، وقد خصص لتجار السوق التجاري لزقة فاس .

كما يستفيد من تلك المحلات كذلك تجار الخضار واللحوم البيضاء المبتنون منذ أطول فترة بزقة فاس . هذا وقد رصدت إعمادات مالية مهمة جدا لإنجاز هذا المركب التجاري الضخم والذي سيكون له دور مهم بعد إزالة السوق العشوائي لزقة فاس والإكتمال المجاورة له، كما سيتم تفويت تلك المحلات لهؤلاء بعد أدايتهم مبالغ رمزية وصلت إلى حدود 35000 درهم مع أداء 150 درهم كواجب شهري للكراء لكل مستفيد .

## شبح الكساد الاقتصادي يهدد تجار الذهب والفضة بتازة بسبب تهميش المدينة العتيقة وارتفاع أسعار الذهب وعدم قدرة المواطن على شرائه عبد الحق يدوب أمينا جديدا للمهنيين خلفا للأمين المستقيل

أي منذ توليه أمينا لتجار الذهب بتازة حتى وفاته رحمه الله ، كما سبق أن مثلها كذلك السيد عبد المجيد الدمراوي .

يذكر أن اختيار عبد الحق يدوب أمينا جديدا لتجار الذهب والفضة بتازة جاء بعد أن حصل على 42 صوتا مقابل 21 صوتا حصل عليها منافسة السيد حسين الزرق وذلك خلال الاقتراع الذي جرى بمقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات لإقليم تازة بتاريخ 2008/08/07 بحضور التجار كما تعتبر تجارة الذهب والفضة بتازة قطاعا هاما ساهم ولازال يساهم في انتعاش الاقتصاد المحلي والوطني وذلك لخضوع هذا النوع من التجارة إلى الرسوم الجمركية حيث أن كل قطعة ذهبية أو فضية قديمة تدخل محلات التصنيع لتغير شكلها لا يمكن بيعها إلا بعد أن تخضع للمراقبة والطبع من طرف الجمارك ليؤدي عنها واجب كرسوم يصل إلى حدود 7 دراهم عن كل غرام ذهب و 0.5 درهم لكل غرام فضة تقريبا ، بالإضافة إلى خضوع هذا القطاع للضرائب السنوية التي تكون مرتفعة خلفا لغيرها .

هذا ويعود الفضل للرواج الاقتصادي المتوسط الذي تعرفه المدينة العتيقة لتازة إلى محلات بيع وإصلاح الذهب والفضة والتي تتواجد بتازة العليا فقط منذ عصور مضت ولا تتواجد بتازة الجديدة كليا . وهذا ما يؤكد الدور الفعال الذي يلعبه سوق الذهب والفضة والذي يعتبر القلب النابض للاقتصاد المحلي .

هذا ويؤكد تجار الذهب والفضة بتازة على أنهم وفي ظل وجود مشاكل ومعوقات تواجه هذا القطاع فإنهم سيبدرون إلى تجديد المكتب الإداري للجمعية المهنية لتجار الذهب بتازة بعد أن عرفت توقيفا طويلا في أنشطتها بخلاف مدينة فاس الجارة القريبة التي تتوفر على جمعية مهنية للصياغين منذ ما يزيد عن 17 سنة والتي يترأسها حاليا السيد خالد كرمي الصنهاجي حيث أكد هذا الأخير أن دور الجمعيات المهنية لتجار الذهب والفضة تلعب دورا هاماً في النهوض بهذا القطاع على الصعيد الوطني

■ يونس لهلاي

التجارة والصناعة والخدمات بتازة إلى خلق المركز القنصلي لتدبير المحاسبة والذي يطالب التجار بالانضمام إليه عبر المحاسب ، وهو الشيء الذي يرفضه تصار الذهب والفضة بشكل قاطع نظرا للكساد التجاري الذي أصبحوا يواجهونه على حد تعبيرهم . ويطالبون بتنظيم فواتير الضرائب العامة على الدخل وتخفيضها والتي تعرف تأخيرا مفضوا ، حيث أن آخر ضريبة عامة على الدخل توصلوا بها كانت لعام 2004 رغم أننا الآن في أواخر سنة 2008 مما يترتب عنه عند الأداء تادية دعرة بسبب التأخير رغم أن فواتر هذه الضرائب تصل متأخرة من الإدارة المعنية وهو مازاد من معاناة هؤلاء التجار بالإضافة إلى الكساد التجاري الذي لحق قطاع الذهب والفضة في ظل الغلاء المفاجئ الذي له ارتباطات دولية بعد انخفاض الدولار الشيء الذي أدى بتجار المال بالنورصة إلى شراء المعادن النفيسة ومنها الذهب بدل الدولار وتخزينها مما جعل السوق الدولية والوطنية تعرف غلاء الذهب بسبب قلة وجود المادة الأولية .

هذا ويوجد بتازة أكثر من 100 صانع و حرفي الحلي والمجوهرات ويتركز هؤلاء بالمدينة العتيقة لتازة بعد أن ترك اليهود هذه الحرفة التقليدية ورحلوا ، ويتواجد مهنيو الذهب والفضة حاليا بكل من القسارية القديمة و قسارية أبو عبد الله وبعضهم في سوق العطارين وفندق القاعة وغيرهم بأزقة أخرى .

يذكر أن المجوهرات التي تعرض بتازة متميزة جدا حيث تتميز بنوعين نوع تقليدي كالفضة ويتم تسويقها من مدينة فاس و مدن أخرى بجنوب المملكة والذي يعتمد على اليد العاملة والأدوات التقليدية البسيطة ونوع آخر عصري من الذهب الذي يحمل أبعاد 18 ويتم تسويقها من مدينة الدار البيضاء الكبرى ويعتمد على الآلات الحديثة والمتطورة والتي تتنافس بشكل كبير الصناعة الأوروبية في هذا المجال . ولتجاوز الخلافات التي تكون من حين إلى آخر فيما يتعلق بالبيع والشراء سواء منها المتعلقة بالزبناء أو التي تهم تجار الجملة المتجولين فإن التجار عمدوا إلى اختيار السيد عبد الحق يدوب أمينا جديدا لهم خلفا للأمين المستقيل الحاج الهيمص بوجمعة والذي أشرف سابقا على حل عدد من المشاكل العالقة في القطاع كالخلافات بين التجار والزبناء وغيرها ليضم اسمه إلى باقي أمناء الذهب الذين سبق أن تحملوا هذا العبء أمثال الحاج محمد يدوب والذي قضى أكثر فترة في تلك الصفة

يذكر أن تجارة الذهب والفضة بتازة كانت في السابق تعرف روجا كبيرا بعد أن كانت المدينة العتيقة تعتبر قطبا هاما للحركة الاقتصادية والساحية لتازة . وذلك بسبب الإقبال المتزايد عليها من طرف السياح المغاربة والأجانب بالإضافة إلى السكان المحليين الذين كانوا يشترون الذهب بكثرة و الاحتفاظ به إلى حين أزمة مالية تصيب العائلة وهو الشيء الذي لم يعد كما كان في السابق وذلك راجع لغلاء هذا النوع من المعادن . حيث يطالب حرفيو الذهب والفضة الدولة بإنقاذ هذه الحرفة التقليدية من التراجع والأزمة التي تعيشها بعد الارتفاع الهائل في المادة الأولية وكذا المواد الاستهلاكية ومنها المتعلقة بتشييد المجوهرات وكذا الآلات والأدوات الصغيرة المستعملة في إصلاح الحلي والمجوهرات حيث أصبحت مدا خيل التجار تعتمد على إصلاح الذهب والفضة بدل المبيعات التي تراجع بشكل كبير . كما تشير بعض المصادر على أن الغلاء المفاجئ في سوق الذهب أصبح يهدد المهنيين بإغلاق محلاتهم بسبب ضعف الإقبال على هذه المجوهرات بعد أن أصبحت محلاتهم شبه خالية من الزبناء نظرا لشبح الكساد الاقتصادي الذي أصبح يهدد بشكل خطير المدينة العتيقة لتازة حيث أصبح يتركز الرواج الاقتصادي بتازة الجديدة خصوصا بالأسواق النموذجية والعشوائية وبالمعارض التجارية والأزقة والطرق مما أدى بعدد كبير من الزبناء للتخلي والاستغناء عن المدينة العتيقة . الشيء الذي دفع بعدد من تجار الذهب إلى استثمار أموالهم في مشاريع أخرى . وفي تصريح لأحد تجار الذهب فإنه أكد أنه قام بإغلاق محله بالقسارية القديمة بالمدينة العتيقة لتازة والذي لم يعد يدير له أرباحا فقام باستثمار أمواله في العقار كوسيلة لإنقاذها من الخسارة بدل التجارة في الذهب التي أصبحت تعيش أسوأ أيامها بالمدينة العتيقة .

كما يطالب التجار الصغار بتشجيعهم عبر عقد اتفاقيات مع الأبنك تسمح لهم بالحصول على قروض بفوائد بسيطة قد تنعش حركتهم التي تعتبر مصدر رزقهم الوحيد والتي تعيل أسرا وعائلات . من جهة أخرى فقد طالب مهنيو الذهب والفضة بتازة بمراجعة الضرائب المفروضة عليهم وتخفيضها بدل تعقيد الإجراءات عليهم ، حيث يرى التجار على أنه يجب إعادة النظر في الإجراءات المعقدة التي تعتمد عليها إدارة الضرائب بتازة والتي عمدت مؤخرا وبشراكة مع غرفة

تعتبر الحلي والمجوهرات من الكماليات ولا يقبل عليها المواطنون إلا في المناسبات كالأعراس وغيرها . إلا أنه وفي ظل الارتفاع الهائل الذي عرفته أسواق الذهب والفضة مؤخرا تراجع تلك المبيعات بشكل ملحوظ ولم يعد باستطاعة الزبناء اقتناء المجوهرات في الوقت الذي أصبحت فيه المدينة العتيقة والتي يتمركز فيها جل تجار الذهب والفضة تعرف كسادا تجاريا وذلك راجع للإهمال والتهميش الذي تعرفه هذه المدينة القديمة والعريضة بعد إقصاء مجموعة من المشاريع والإنجازات التي كانت مبرمجة في السابق كإقبال مشروع رد الاعتبار للمدينة العتيقة وإقصاء مشروع الحطة الطريفية والتوقف عن إنجاز المسرح وغيرها من المشاريع التي لا تزال على الأوراق فقط . بالإضافة إلى تغيير معالم ساحة مولاي الحسن المعروفة بأحرش والتي تغيرت من ساحة يستغلها الراجلين وغير الراجلين إلى رصيف يستغله أصحاب المقاهي في الوقت الذي أصبح من الصعب المشي فوق الحجارة التي تبتت على أرضية الساحة والتي تكسرت حجارتها بسبب مرور الشاحنات التي تحمل البضائع لأحد التجار دون أي محاسبة له ولا مسائلة للمجلس البلدي السابق على هدر المال العام في مدينة يبقى مصيرها مجهول بسبب التهميش المتفاهم الذي تتعرض له في ظل حسابات سياسية وانتخابية .

هذا ونتيجة للكساد الاقتصادي والإهمال الذي تتعرض له المدينة العتيقة فقد أغلق العدول محلاتهم وانتقلوا إلى إحدى الأحياء القديمة بتازة الجديدة بعد أن كانوا يتواجدون بالمدينة العتيقة لتازة منذ تاريخ ماضي وقد أثر رحيلهم وبشكل سلبي على النشاط الاقتصادي بها . كما ذكرت بعض المصادر من بعض تجار الذهب والفضة بتازة أنهم إذا لم تتخذ الإجراءات والتدابير من طرف المهتمين والمسؤولين على الشأن المحلي لإعادة النشاط السياحي والاقتصادي للمدينة العتيقة فإنهم بإمكانهم الانتقال إلى إحدى القساريات بتازة الجديدة .

هذا ويؤكد تجار الذهب أن غلاء السوق زاد من معاناتهم وذلك بعد تراجع مدخلهم في بيع الحلي والمجوهرات والتي لم يعد يقبل عليها المغاربة بسبب غلاء المعيشة وتوالي سنوات الجفاف خصوصا وأن اقتصاد المدينة يعتمد على الفلاحة بالدرجة الأولى .